زيادة هائلة في المبيعات والأنشطة التسويقية إلكترونياً.. الرئيس التنفيذي لبنك الدوحة:

التكنولوجيا المالية تعيد صياغة الخدمات المصرفية

الدوحة - الشرق

عُقدت قمة التكنولوجيا المالية في قطر عبر الإنترنت الثلاثاء الماضي وخلال القمة تحدث الدكتور ر. سيتارامان الرئيس التنفيذي لبنك الدوحة حول «مستقبل الخدمات المصرفية الرقمية». كما تحدث حول الاقتصادات العالمية قائلاً: «وفقاً لتقرير صندوق النقد الدولي الصادر في يوليو 2021، من المتوقع نمو الاقتصاد العالمي بنسبة 6% خلال عام 2021 وبنسبة 4.9% خلال عام 2022. ويُتوقع أن تسجل الاقتصاديات المتقدمة نموًا بنسبة 5.6% خلال عام 2021 وبنسبة 4.4% خلال عام 2022. أما الاقتصادات الناشئة والنامية فمن المتوقع أن تشهد نموًا بنسبة 6.3% في 2021 وبنسبة 5.2% في عام 2022.»

وقد تحدث الدكتور رسيتارامان عن آثار جائحة كوفيد19- قائلا: «كان عام 2020 نقطة تحول بالنسبة للأفراد والشركات والاقتصاديات في جميع أنحاء العالم. وقد شهدت التجارة الإلكترونية نموا وازدهارا كبيرا وقت الجائحة. وقد ساهم التطور التكنولوجي الهائل في مجال التجارة الإلكترونية في تعزيز ولاء العملاء. كما ساهم الوباء في تحقيق زيادة هائلة في حجم المبيعات والأنشطة التسويقية عبر الإنترنت».

كما سلط الدكتور ر. سيتارامان الضوء على التطورات في مجال التكنولوجيا المالية قائلا: «تعد التكنولوجيا المالية ثمرة التقنيات الحديثة التي أحدثتها الثورة الصناعية الرابعة. وقد ساهمت التكنولوجيا المالية والابتكارات الحديثة في تلبية احتياجات المستهلكين وتعزيز الشراكات في مجال التكنولوجيا المالية كبطاقات الائتمان الذكية والعملات المشفرة التي تعمل بنظام بلوك تشين. وتساهم التكنولوجيا المالية في تمكين البنوك من تنفيذ خطط التحول الرقمي التي تتبناها كما تحثها على الارتقاء بمستوى عمليات تحولها الرقمي وتطبيق أحدث التقنيات المتطورة.

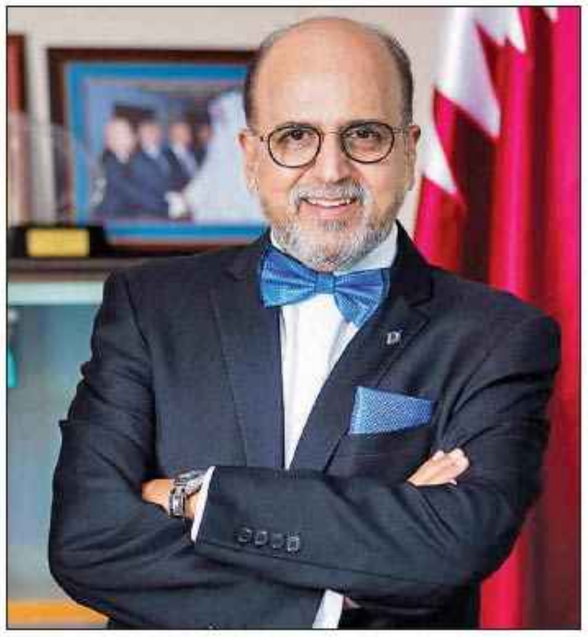

د. ر. سيتارامان

وقد سلط الدكتور ر. سيتارامان الضوء على مستقبل تطبيقات الجوال المصرفية والخدمات المصرفية الرقمية قائلا: «تساهم كل من الخدمات المصرفية عبر الهاتف الجوال وكذلك الخدمات المصرفية الرقمية في دعم التقنيات المتعلقة بإنترنت الأشياء والبلوك تشين. وتعد عروض القيمة المتميزة، وقابلية التوسع السريع، والتكلفة المنخفضة من الأسباب الرئيسية في نجاح البنوك الرقمية. هذا وسنشهد مستقبلا العديد من الشركات والمؤسسات الجديدة في مجال التكنولوجيا المالية ولكنها لن تحل محل البنوك التقليدية. وقد بدأت عمليات الترخيص الرقمي في آسيا وتوسعت منذ ذلك الحين في جميع أنحاء المنطقة، حيث منحت البنوك المركزية في كل من كوريا الجنوبية، وتايوان، والصين، وهونغ كونغ أعدادًا محدودة من تراخيص الخدمات المصرفية الرقمية. كما بدأت سنغافورة إعداد نماذج تراخيص الخدمات المصرفية الرقمية وقامت ماليزيا بإعداد مسودة هذه النماذج. وقد شهدت تجربة التكنولوجيا المالية الرقمية في بلدان الشمال الأوروبي وآسيا وأمريكا نجاحا هائلة. وتهدف دولة قطر إلى تطوير التقنيات المالية وكذلك دعم رواد الأعمال لإحداث تأثير كبير في هذا المجال، سواء على الصعيد الإقليمي أو العالمي. هذا وستساهم شركات التكنولوجيا المالية بشكل كبير في تعزيز الاقتصاد القطري».

وقد سلط الدكتور ر. سيتارامان الضوء على دور بنك الدوحة في دعم التكنولوجيا المالية قائلا: "يعد بنك الدوحة عضو نشط في مركز قطر للتكنولوجيا المالية الذي شارك في تأسيسه بنك قطر للتنمية لدعم نمو قطاع التكنولوجيا المالية في قطر. وبصفتنا أحد البنوك التجارية الرائدة في دولة قطر، فإننا نسعى دائما إلى الابتكار والدخول في شراكات في مجال التكنولوجيا المالية تدعم النظام البيئي للتكنولوجيا المالية. كما تسهم الأهداف الرئيسية التي يسعى بنك الدوحة إلى تحقيقها في دعم تطور الأنظمة المالية في قطر وتحقيق رؤية مصرف قطر المركزي. ولهذا، نحن نعبر عن تقديرنا واعتزازنا للجهود التي بذلها كل من بنك قطر للتنمية ومركز قطر للتكنولوجيا المالية في تقديم مثل هذه البرامج الهامة. وقد قمنا سابقا بإعداد مقترحات تتمحور حول العملاء للاستفادة من الشراكات في مجال التكنولوجيا المالية. كما أن محفظتنا الرقمية التي شهدت نسبة عالية من مشاركة العملاء هي ثمار للتعاون والشراكات في مجال التكنولوجيا المالية. ويعد استخدام المصادقة البيومترية في تطبيقات الجوال المصرفي مثالا ناجحا على تبنينا للتكنولوجيا المالية. وقد قدم بنك الدوحة حلولاً لبوابات الدفع لبعض شركات التكنولوجيا المالية. ومن بين مبادراتنا الرئيسية الشراكة مع الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية.